الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

ملتقى الإنشاءات والمشاريع -الدورة الثانية-

تعثر المشاريع الحكومية أسبابه و وسائل الحد منه

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

الاحد ٢١/ ١/ ١٤٣٥هـ

مقدمة:

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الأسواق المشغلة لقطاع التشييد و الأشغال العامة، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال السنوات الثلاث الماضية وحتى الربع الثالث من السنه المالية (١٤٣٥/١٤٣٤هـ) ٢٠١٣م على النحو التالي:-

م	السنة المالية	عدد العقود	التكاليف (الآف الملايين)
١	حتى الربع الثالث من ١٤٣٤-١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)	١٨٥٥	١٢٠,٢٤٠
٢	السنه المالية ١٤٣٣-١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)	٢١٨٣	١٤٣,٩٩٢
٣	السنه المالية ١٤٣٢-١٤٣٣هـ (٢٠١١م)	١٩٩٩	١٣٢,١٦٥
٤	السنه المالية ١٤٣١-١٤٣٢هـ (٢٠١٠م)	١٨٥٤	١٦٥,٧٠٥
	الأجمالي	٧٨٩١	٥٦٢,١٠٢

المصدر/ موقع وزارة المالية

تكاليف المشاريع الجديدة بميزانية الدولة

العام	التكاليف بالآف الملايين
١٤٣٢/١٤٣٣هـ	٦٩٠
١٤٣٣/١٤٣٤هـ	٣٦٥
١٤٣٤/١٤٣٥هـ	٢٨٠
الاجمالي	١,٣٠٠

المصدر/ بيانات وزارة المالية عن الميزانية

آليات متابعة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للمشاريع:

- استناداً لاختصاصات الهيئة وفقاً لتنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء (١٦٥) وتاريخ١٤٣٢/٥/٢٨هـ،والامر السامي رقم ٢٥٦٨٦ وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٣هـ تقوم الهيئة بمتابعة المشاريع من خلال إدارات متخصصة هي:

-إدارة متابعة عقود الأجهزة الحكومية.
-إدارة متابعة عقود الشركات.
-إدارة المعايير.

نوعية المخالفات والتجاوزات التي باشرتها الهيئة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية والتي تجاوزت (٨٠٠) حالة.

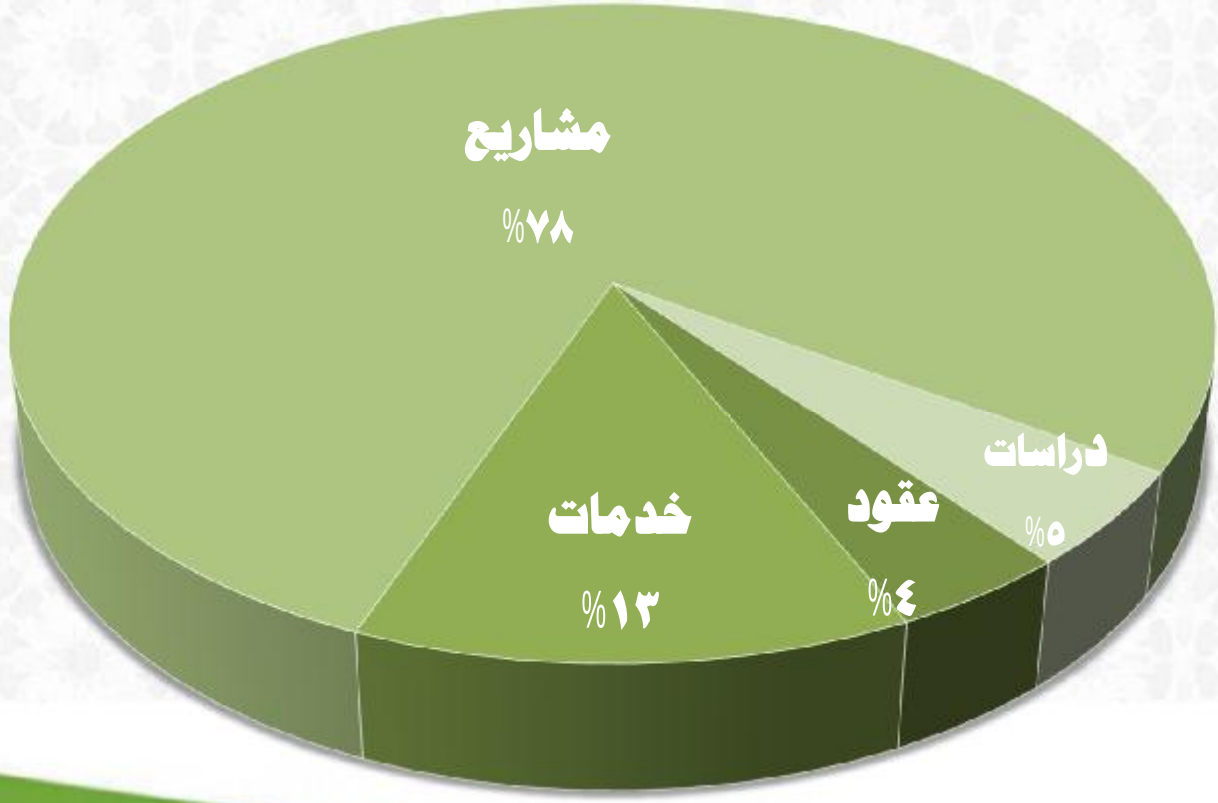

تصنيف المشاريع المتعثرة والمتأخرة التي باشرتها الهيئة

م	التصنيف	العدد	النسبة
١	المشاريع المتعثرة	٢٦٤	%٦٦
٢	المشاريع المتأخرة	١٣٣	%٣٤
	إجمالي المشاريع المتعثرة والمتأخرة	٣٩٧	%١٠٠

تصنيف المشاريع المتعثرة والمتأخرة لقطاعات الدولة التي باشرتها الهيئة

الجهة	المشاريع المتعثرة		المشاريع المتأخرة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وزارة الشؤون البلدية والقروية	٩٩	%٣٧,٥	٥١	%٣٨,٣
وزارة التربية والتعليم	٥٠	%١٨,٩	٨	%٦
وزارة الصحة	٣٤	%١٢,٩	١١	%٨,٢
وزارة النقل والمواصلات	٢١	%٧,٩	٢١	%١٥,٨
وزارة المياه والكهرباء	٢٢	%٨,٣	١٤	%١٠,٥
وزارة الاسكان	٥	%١,٩	٢	%١,٥
وزارة الداخلية	٣	%١,١	٢	%١,٥
الرئاسة العامة لرعاية الشباب	١	%٠,٤	٤	%٣
وزارات حكومية أخرى	٦	%٢,٣	٢	%١,٥
الهيئات الحكومية	٤	%١,٥	١	%٠,٧٥
المؤسسات الحكومية	١٦	%٦,١	٧	%٥,٢٦
قطاع الشركات	٣	%١,١	٩	%٦,٧٦
الإجمالي	٢٦٤	%١٠٠	١٣٣	%١٠٠

أبرز الجهات الحكومية التي باشرت الهيئة حالات تعثر في مشاريعها

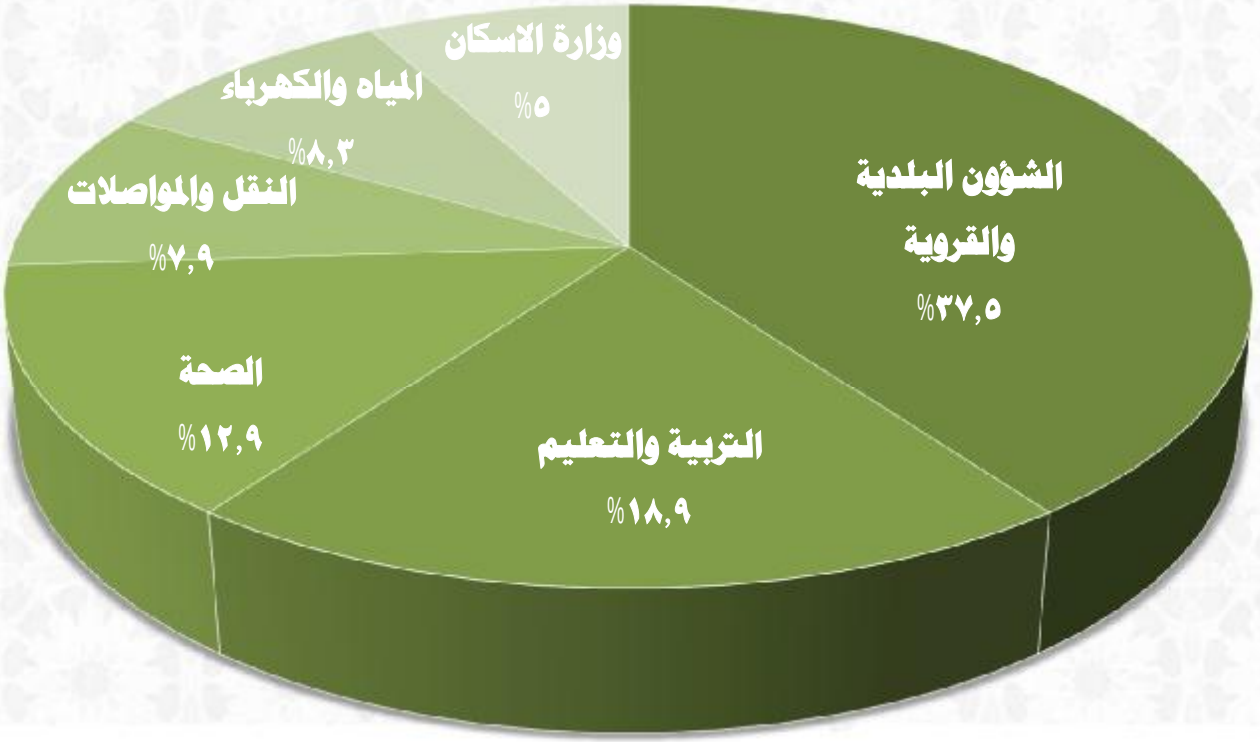

أبرز الجهات الحكومية التي باشرت الهيئة حالات تأخر في مشاريعها

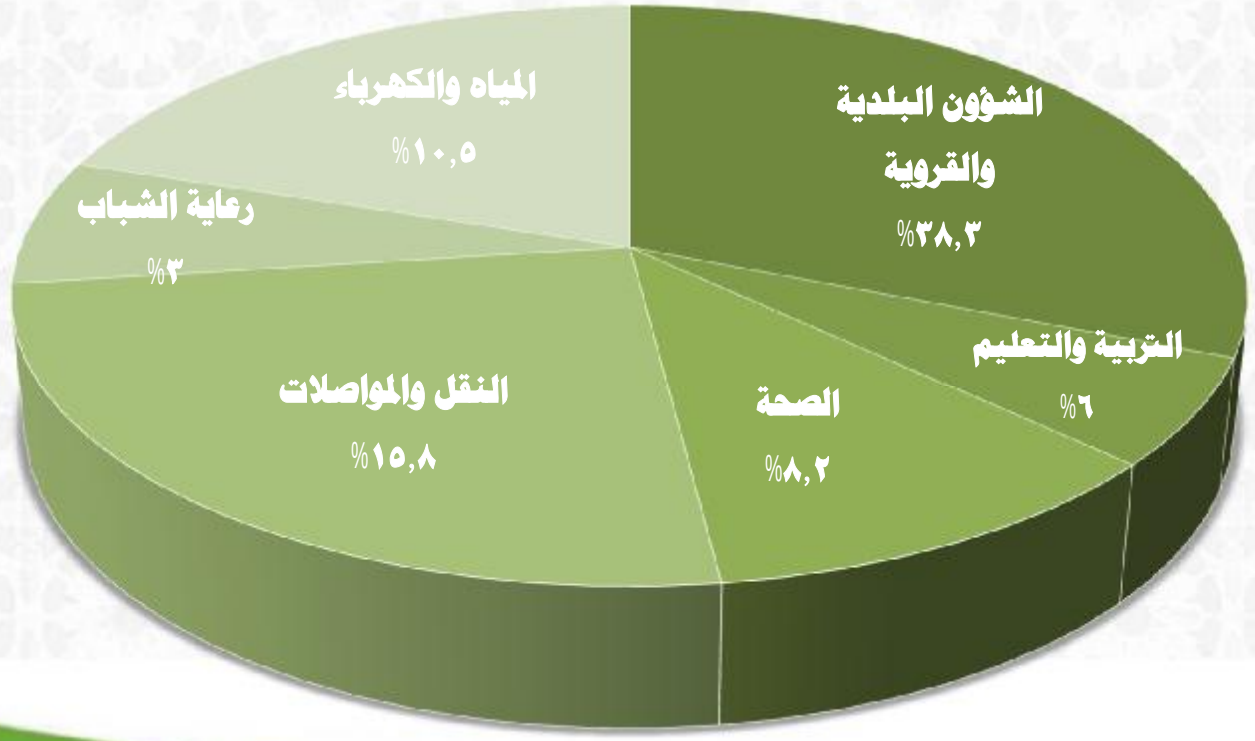

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية | **أثناء الترسية** | **بعد الترسية**

- ضعف التخطيط للمشروعات في مرحلة إعداد دراسة الاحتياجات.
- ضعف الجهاز الفني للمقاول الذي يتولى إعداد العروض وتسعير الكميات.
- قيام بعض الجهات الحكومية بإعداد مواصفات مبنية على دراسات لمشاريع سابقة دون تعديل حيث لا تقوم بحصر فعلي لجداول الكميات حسب طبيعة الموقع.
- القصور في دراسة طبيعة المشروع بما في ذلك فحص التربة للموقع.
- عدم قيام بعض الجهات الحكومية بمراجعة الدراسات والتصاميم المعدة من قبل الاستشاري ومراجعة وحصر جداول الكميات من واقع الطبيعة قبل طرح المشروع في منافسة عامة.
- صعوبة إجراءات استخراج التراخيص اللازمة.

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية	أثناء الترسية	بعد الترسية

- عدم وضوح الشروط والمواصفات لمن يتقدم للمنافسة.
- قصر المدة الزمنية لتقدير وتسعير قيمة المشروع من قبل المتنافسين.
- التوسع في استخدام اسلوب الدعوات المباشرة في تنفيذ بعض المشاريع وقصر ذلك على مقاولين ومكاتب استشارية بعينها.

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية | أثناء الترسية | بعد الترسية

- ضعف التحليل الفني للعروض المقدمة للمنافسة من قبل لجان تحليل العطاءات.
- التركيز على التحليل المالي للعطاءات دون النظر للتحليل الفني، وينتج عن ذلك الترسية على صاحب العطاء الأقل دون مراعاة الامكانات الفنية.
- الترسية على مقاولين لديهم مشاريع أخرى متعثرة.
- الترسية على مقاولين لديهم مشاريع تفوق إمكاناتهم المالية والفنية.
- عدم الالتزام بوضع أسعار تقديرية للمشاريع من قبل الجهات الحكومية قبل طرح المشاريع.
- التأخير في تسليم موقع العمل للمقاول بما يتجاوز المدة المحددة نظاماً وهي (٦٠) يوماً من تاريخ اعتماد الترسية.

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية	أثناء الترسية	بعد الترسية

- قيام بعض الجهات الحكومية بترسية المشاريع على مقاولين أسعارهم أقل من السعر التقديري بنسبة (٣٥%) دون التأكد من مقدرتهم على تنفيذ تلك المشاريع.

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية

أثناء الترسية

بعد الترسية

- ضعف مستوى متابعة المشاريع سواء من قبل الاستشاريين المتعاقد معهم أو من قبل الجهة صاحبة المشروع
- عدم مشاركة فروع الجهات الحكومية في المتابعة و الإشراف.
- ضعف كفاءة أعضاء لجان الإستلام الابتدائي والنهائي للمشاريع.
- عدم وجود مكتب لإدارة المشروع (PMO).
- ضعف الإمكانات المادية والفنية لبعض المقاولين.
- ضعف التنسيق بين الجهات الخدمية التي لها علاقة بمواقع وأعمال المشاريع وعدم تفعيل الإدارات المسئولة عن تنسيق المشاريع في أمانات المناطق.
- ضعف القاعدة المعلوماتية لدى الجهات المختصة عن البنية التحتية في بعض مواقع المشاريع.
- كثرة أوامر التغيير خلال عملية سير المشروع.

أسباب تعثر المشاريع من وجهة نظر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قبل الترسية

أثناء الترسية

بعد الترسية

- التوسع في التعاقد مع مقاولين من الباطن بدون موافقة الجهة مالكة المشروع.
- عدم اهتمام بعض الجهات الحكومية في اعتماد العينات, حيث يقوم المقاول باختيار العينات وتوريدها.
- تراخي وتردد بعض الجهات الحكومية في أتخاذ قرار سحب المشروع من المقاول رغم تعثره مع أن النصوص النظامية منحت الجهة صاحبة المشروع الصلاحية في ذلك.
- التهاون في السماح بالتعاقد من الباطن دون الالتزام بالضوابط المحددة في نظام تصنيف المقاولين.
- تأخر الجهات الحكومية في صرف مستحقات المقاولين بدون مبرر نظامي مما يؤدي إلى فقدان مصدر التدفق المالي للمقاول وينعكس ذلك على العمل بالمشروع.

الأسباب المشتركة ذات التأثير الأكبر
عقد الأشغال الموحد غير المتوزان
كثرة أوامر التغيير خلال المشروع
تأخر اصدار التصاريح من الجهات المختصة
ضعف امكانيات المقاول الفنية والمادية
التوسع في الاعتماد على مقاولي الباطن
ضعف المستوى الفني لجهاز الاشراف

أبواب ومداخل الفساد
كثرة أوامر التغيير خلال المشروع
تأخر اصدار التصاريح من الجهات المختصة
ضعف امكانيات المقاول الفنية والمادية
التوسع في الاعتماد على مقاولي الباطن
ضعف المستوى الفني لجهاز الاشراف

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٠) وتاريخ ١ شعبان ١٤٣٤ هـ

- أولا: الموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية والخدمية، بالصيغة المرفقة.
- ثانيا: قيام الجهات الحكومية بالإسراع في وضع الآليات اللازمة التي تمكنها من الارتقاء بإدارة مشروعاتها بما يضمن انجازها وفق البرامج الزمنية المحددة لها.
- ثالثا: على الجهات الحكومية رفع تقارير دورية (كل ستة أشهر) إلى اللجنة الدائمة المعنية بمتابعة ومراجعة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية - المشكلة في الديوان الملكي بموجب الأمر السامي رقم (٣٧٢١٤) وتاريخ ٩ شعبان ١٤٣٣ هـ، تتضمن بيانا بمشروعاتها التنموية والخدمية المعتمدة وإيضاح (ما أنجز منها وما هو تحت التنفيذ وما لم ينفذ بعد) ، وما واجهها من عوائق ،والمقترحات المناسبة لمعالجتها.
- رابعا: قيام اللجنة الدائمة المشكلة في الديوان الملكي بموجب الأمر السامي رقم (٣٧٢١٤) وتاريخ ٩ شعبان ١٤٣٣ هـ، بمتابعة تنفيذ الترتيبات المشار إليها في البند (أولا) من هذا القرار ، وتقويم مدى إسهامها في معالجة عوائق تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية، واقتراح ما قد تراه في هذا الشأن.

وسائل الحد من تعثر المشاريع

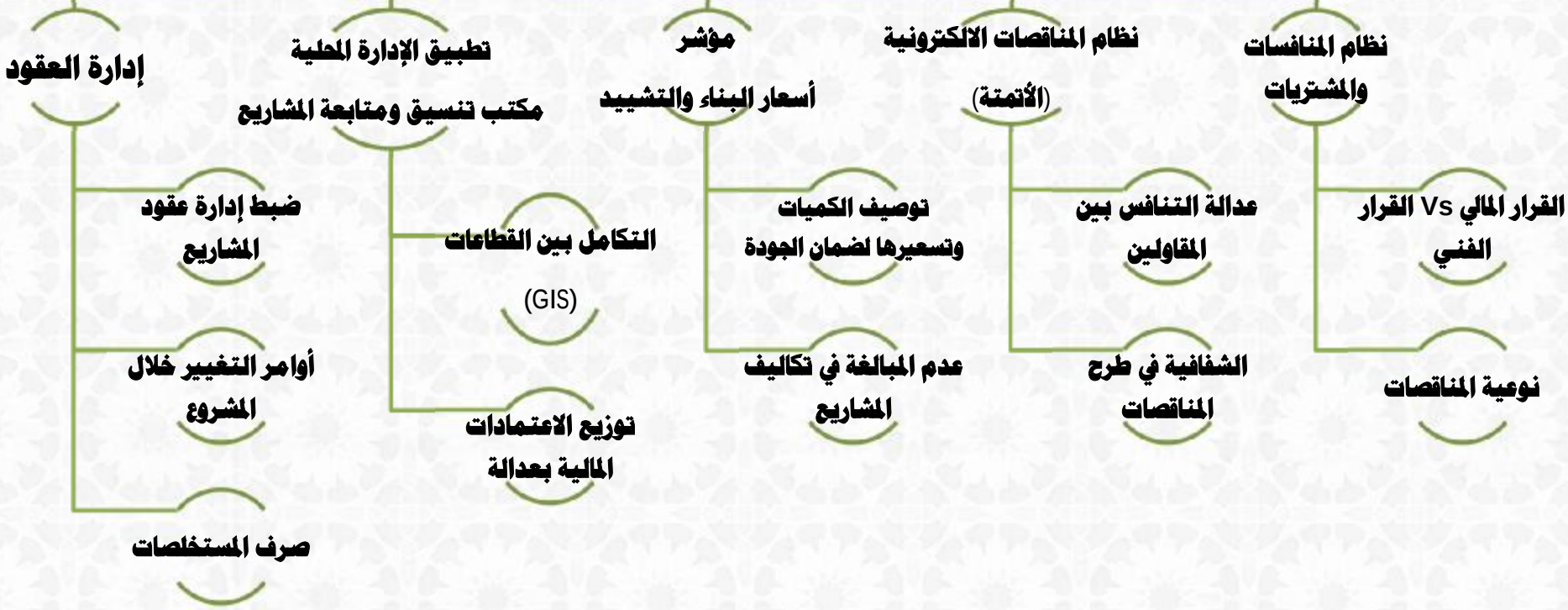

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

Nazaha نزاهة